

على المستوى الاقليمي او الثنائى حتى يكون هنال سيطرة على الجنسية التى يسمح لها بتحرير المهنة معها اتفاقاً مع مبدا المعاملة بالمثل

واشار الى الضغوط الداخلية لتحرير المهنة وقال أن تلك الضغوط تنتم حالياً من اصحاب المكاتب الكبرى الذين لهم تعاملات مع الاجانب وان كان يرى ان تلك المكاتب ستكون اول المضارين من عمل الاجانب فى مصر حيث سيمارس الاجنبى عمله بنفسه بعد التحرير ولن يستخدم مراسلين مصريين له كما يتم حالياً أكد ان النقابة تقف وراء المحاسبين فى سبيل إصدار قانون جديد لتنظيم المهنة يحقق الارتفاع بمستوى المهنة من خلال تضمينه الوسائل التى بها يضمن التدريب المستمر للمحاسب والقضاء على المشاكل الحالية للمهنة والممثلة فى السجلات الخاصة والفئات النظرية

### رفض تام

أما هانى الحسينى عضو مجلس إدارة شعبة مزاولى مهنة المحاسبة بنقابة التجاربيين فأكد أن شعبة المحاسبين اعلنت موقفها من عمل الاجانب بالرفض التام حرصاً على مصالح شباب مصر من المحاسبين الذين يضرهم عمل الاجانب ، إلا أنه أكد رفضه بأن يكون الاعتراض على عمل الاجانب مرتبطاً بمجرد الرفض والشجب مشيراً إلى أن هناك ضرورة لأن يتم الرفض بصورة عملية من خلال الوقوف خلف نقابة التجاربيين فى موقفها من أن مصر ليست مطالبة بتحرير المهنة ولا سيما وأنها لم تتقدم بالتزامات لتحريرها أيضاً هناك ضرورة للتصدى للمحاولات التى يسعى إليها البعض لتعديل قانون المهنة والنص فيه على تحرير المهنة مشيراً إلى أن فى هذا التعديل إعطاء الفرصة لبدء خوض مصر فى التفاوض على تحرير المهنة مشيراً إلى أنه وفقاً لاتفاقية التجارة العالمية لا تستطيع أى دولة أن تتقدم

الخمسین عاماً ولم يعد يتفق مع التطورات الحديثة التى طرأت على المهنة على المستوى الدولى والمحلى كما لم يعد يفى بمتطلبات أدائها على المستوى المهنى وجددوا فكرة إنشاء نقابة للمحاسبين لرعاية مصالح المزاولين للمهنة والارتفاع بمستواهم المهنى

### لا لعمل الاجانب

من جهته أكد د . شريف قاسم أمين عام نقابة التجاربيين بالقاهرة أن رفض عمل الاجانب ليس قاصراً على مزاولى مهنة المحاسبة والمراجعة فقط بل ينضم إليهم جميع مزاولى المهنة فى مصر مشيراً إلى اجتماع اتحاد النقابات المهنية والذى اجتمع فيه ممثلوا 19 نقابة مهنية فى مصر أعلنت رفضها لتحرير كافة المهن فى مصر

أكد صحة الاراء التى تقول ان مصر لم تتقدم بالتزامات لتحرير مهنة المحاسبة فى مصر كما ان الحكومة اعلنت من خلال اكثر من مسئول ان تحرر أى مهنة إلا لو افق ممثلوها إلا أن هذا لا يمنع ان مصر بحكم عضويتها لمنظمة التجارة العالمية عليها ضغوط خارجية وداخلية لتحرير المهنة مشيراً الى ان الضغوط الخارجية تتمثل فى طلبات تقدمت بها العديد من الدول العربية لتحرير المهنة فى مصر استناداً لمبدا المعاملة بالمثل حيث حيث ان تلك الدولة قامت بتحرير المهنة لديها فعلاً مؤكداً تأييد النقابيين للتعاون مع الاجانب على الجانب الفنى وتبادل المعلومات إلا أن هناك رفضاً للتحرير من خلال اتفاقية التجارة العالمية حيث ان التحرير مع كل الدول الاعضاء فيها وبالتالي امكانية حدوث هجمه شرسه على المهنة فى مصر من جنسيات تؤدى الخدمات بارخص الاسعار مما يضر بشباب المحاسبين فى مصر ويزيد من مشكلة البطالة أكد على عدم اعتراض النقابيين على ان يكون هناك تحرير للمهنة

## فتح المجال للمحاسبين

### الأجانب للعمل فى مصر ..

### مرفوض

### يزيد من طابور البطالة ..

### يقلل فرص خريجي

### التجارة

### أوصى المؤتمر الثالث عشر

### للمجمعية المصرية للمالية العامة

### والضرائب والذى عقد تحت عنوان

### المستقبل مهنة المحاسبة

### والمراجعة فى مصر فى ظل تحرير

### الخدمات بعدم التسرع لاعداد أية

### تشريعات قانونية تسمح بعمل

### الاجانب من المحاسبين

### والمراجعين استناداً إلى أن مصر

### عضوة فى منظمة التجارة العالمية

أكد المشاركون فى المؤتمر أن مصر رغم توقيعها على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات إلا أنها لم تتقدم بأية طلبات لتحرير مهنة المحاسبة كما لم تتقدم بأية التزامات لتحرير مهنة المحاسبة أو غيرها من المهن الحرة

أجمعوا على أن السماح لعمل الاجانب من شأنه فتح الباب على العديد من المشاكل ولاسيما فى ظل الاعداد السنوية المتزايدة التى تخرج فى كليات التجارة وفى ضوء مشكلة البطالة بين الشباب طالبوا بضرورة تعديل قانون مهنة المحاسبة والمراجعة ولا سيما وإن القانون الحالى يزيد عمره على

بالتزامات للتحريير فيما لو كان قانونها يحظر التحريير وبناء عليه مصر لن تكون ملتزمة مطلقاً بالتحريير طالما قانونها المحلى لا يسمح بالتحريير أسوة بالقانون الحالى للمهنة الذى يحظر التحريير لعمل الاجانب

### كافة الفئات

**محمد النقراوى المحاسب القانونى**  
أشار إلى تصديقه للحكومة فى تأكيدها على انها لن تفتح المجال لعمل الاجانب إلا لو طلب ممثلو المهنة من الحكومة التفاوض لفتح الباب لعمل الاجانب إلا أنه اكد على ضرورة اتفاق المهنيين على ممثلهم الذين سيقرون أو سيدرسون أو سينتهون إلى أن المهنة فى موقف استعداد لعمل الاجانب من عدمه .. مؤكداً إلى ضرورة أن يكون هؤلاء الممثلون للمهنة يعبرون عن كافة فئات المهن من كبار ومتوسطين وصغار وليس من كبار المهنيين فقط لأن كل فئة لها مصالحها كما ان المكاتب الكبيرة لا يمكن أن تكون الممثلة لمتوسطى وصغار المحاسبين لأن مصالحهم مختلفة . على الجانب الاخر رفض عبدالله العادلى المحاسب القانونى والممثل لأحد مكاتب المحاسبة الكبرى والتي لها تعاون مع أحد المكاتب الاجنبية المهنية فى الخارج فى مقولة إن المكاتب الكبرى فى مصر بها أجانبا مؤكداً ان المكاتب الكبرى جميعها شركات مصرية وجميع العاملين فيها من المصريين كما أن المكاتب الكبرى فى مصر يعمل فيها ما لا يقل عن 50 % من المحاسبين المزاولين للمهنة فعلاً من اعضاء شعبة المحاسبة والمراجعة كما أنه ما لا يقل من 50 % من المحاسبين المزاولين للمهنة من خلال مكاتب خاصة من خريجي تلك المكاتب الكبرى مما ينفى أن المكاتب الكبرى تمثل الفئة القليلة العدد من المحاسبين قال :إن التعاون الحالى المكاتب الكبرى والمكاتب الاجنبية مرتبط بالتعاون المهني والفني مشيراً أن العام الماضى شهد تصدير خدمة المحاسبة من مصر إلى عدد من

الدول بما فيها أمريكا ، حيث سافر ما لا يقل عن 30 محاسباً للقيام بخدمة المحاسبة فى امريكا لشركات مصرية هناك وهذا يدل على أن المكاتب الكبرى لها دور فى الارتفاع بمستوى المحاسبين مما جعلهم ذوى كفاءة لممارسة مهنة المحاسبة فى أمريكا المعروفة بارتفاع مستوى الخدمة فيها

### عدد محدود

**ممدوح أبو السعود المحاسب**  
القانونى يرى أن حجم المهام الملقاة على عاتق المهنة ونوعيتها كبير ومؤثر على مجتمع المال والأعمال والاقتصاد المصرى ككل إلا أن الواقع العملى يقول إن عدد مزاولى المهنة يعتبر محدوداً قياساً بالحجم للخدمات المطلوبة منهم كما أن هناك تنافساً شديداً يؤثر على مقدار دخلهم من مزاولة المهنة مما ينعكس سلبياً على جودة الخدمة المقدمة ولعل ضعف الدور الرقابى بل وإنعدامه فى بعض الاحيان على أعمال المحاسبين والمراجعين وضعف إدراك العدد الأكبر من المحاسبين لواجباته قد أسهم فى زيادة ضعف المهنة فى مصر يرى أن هناك ضرورة للارتفاع بمستوى المهنة والخدمة المؤداة من المحاسبين من خلال قانون جديد للمهنة يحد على التدريب والارتفاع بمستوى المهني كما يلزم ان يكون للمؤسسات المسؤولة عن المهنة دور فى هذا ممثلة فى جمعية المحاسبين والمراجعين والمعد المصرى للمحاسبين والمراجعين وكذلك نقابة التجاريين وشعبة مزاولى المهنة ويرى أن الارتفاع بمستوى المهنة يجب أن يكون نداء يرفعه كل محاسب فى مصر وهناك ضرورة لوقف المقاومة لتطوير المهنة من خلال قانون جديد يلزم بأن يكون المهني متطوراً وفقاً لأحدث التقنيات المهنية التى تشهدها المهنة محلياً وعالمياً

